05 مارس 2024

واقع الاستثمار في الجهات: ماذا يخبرنا الملحق عدد 11 لقانون المالية 2024 عن تنفيذ الميزانيات المخططة للتنمية في الجهات؟

نشرت وزارة المالية التقرير السنوي حول التوزيع الجهوي للاستثمار[1] يوم 11 جانفي 2024 الفارط وهو يمثل الإصدار الخامس للملحق المصاحب لقانون المالية. اقر التقرير التفاوتات الجهوية المستمرة، وبين تواصل تراجع مؤشرات التنمية الجهوية، والتي زادت في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع النمو. هذا الواقع يتزامن مع التأسيس للمسار الجديد للامركزية الذي لا زال غير واضح المعالم. حيث سيتم، على إثر تركيز المجالس المحلية انتخابات المجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم تمهيدا لتركيز المجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، ثاني غرف الوظيفة التشريعية. الا أنّ الغموض لا يزال يكتنف دور هذه المجالس وصلاحياتها والذي يمكن أن ينعكس على التنمية الجهوية خاصة والتوازن بين الجهات عامة[2].

ماذا يكشف لنا الملحق عدد 11 حول مؤشرات التنمية الجهوية وواقع الاستثمار في الجهات؟

يلاحظ أنّ المعدل الوطني لمؤشرات التنمية الجهوية انخفض الي حدود 0.462 سنة 2021 مقابل 0,502 سنة 2015، وقد علّل هذا التراجع بالأزمة الصحية التي انعكست على زيادة نسب البطالة وانحدار نسب النمو. كما يبين مؤشر التنمية الجهوية تواصل عدم التوازن بين الجهات، مع احتلال المناطق الداخلية أخر الترتيب وهو ما يعكس لسياسة تهميش متواصلة لهذه الجهات. من ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار بالجهات، حيث بلغت جملة الاستثمارات 75905 مليون دينار خلال الفترة ما بين 2016 و 2023 ، موزعة بين 33% استثمارات عمومية و 67% استثمارات خاصة.

من جهة الاستثمارات العمومية لا نجد أثر لها في تطور مؤشر التنمية ويمكن ان نضرب مثلا مدينة تطاوين التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الاستثمار العمومي لكل 1000 ساكن[3] لكن مؤشرها التنموي وترتيبها (تحول من الثامن إلى السادس عشر) استمرا في التراجع منذ 2012 . ولئن تكشف هذه الأرقام واقع الاستثمارات الجهوية التي لازالت ضعيفة ومرتبكة فإنها عكست مشاكل تنفيذ المشاريع العمومية بدرجة أولى ومحدودية السياسات والتوجهات التنموية المتبعة منذ سنوات، حيث إنّ أغلبية المشاريع يتم برمجتها لإعادة تهيئة البنية الأساسية (طرقات، صحة الي غير ذلك)، ولكن في بعض الأحيان يكون على حساب مشاريع تخصص لخلق تنمية اقتصادية على المستوي المحلي والجهوي، وهذا يجب أن يكون في تناسق بينهما لتحقيق التنمية المنتظرة من الاستثمارات العمومية[5,4].

هل أن التدابير التي طرحها المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بتحسين نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية حل كاف لتجاوز الاشكاليات التي تعيق المشاريع العمومية والخاصة في الجهات؟

حسب التقرير[6]، فإنه توجد جملة من الاشكاليات التي تعيق وتأخر انجاز المشاريع العموميّة والخاصّة، والتي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر، طول آجال اعداد وتنفيذ المشاريع العمومية الممولة من قبل الهيئات والمؤسسات الأجنبية نتيجة ازدواجية الرقابة. بالإضافة الي عدم توفر مدخرات عقارية وتشعب الوضعيات العقارية، الي جانب ضعف نسب التأطير ونقص الموارد البشريّة واللوجستية بمختلف المؤسسات والادارات العموميّة والجهويّة . الا أنّ مرسوم عدد[7] لسنة 2022 مؤرّخ في 19 أكتوبر 2022 والذي يتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة[6] تشوبه عدّة نقائص، حيث رصد المرصد التونسي للاقتصاد عدّة اشكاليات أخري لم يتناولها التقرير وقد قام المرصد بتقديم توصيات في هذا الشأن لتفاديها، وذلك حسب مخرجات بحث أجراه الشباب المشارك في المشروع "ساهم" مع مسؤولين في مختلف الادارات الجهويّة[10,9,8]. والذي من خلاله يدعو الي مراجعة التراتيب المنظمة للصفقات العمومية، مع اعتماد الشفافية عبر توفير الآليات اللازمة لرصد وتتبع ميزانية المشاريع وتعزيز التنسيق بين الإدارات الجهوية من جهة وبين الإدارات الجهوية والإدارات المركزية.

ما مدى قدرة الجهات على تثمين هذه الميزات في ظل الاشكاليات والصعوبات التنموية التي تواجهها ؟

تطرق التقرير كذلك الى مفهوم جديد "الميزات التفاضلية والمنظومات الاقتصادية" لتقييم جاذبية الجهات والتي

المراجع

1. وزارة المالية، التقرير السنوي حول التوزيع الجهوي للاستثمار، نشر في 11جانفي 2024، تم الاطلاع في 05 فيفري 2024 .
2. المرصد التونسي للاقتصاد، نشرة اخبارية اقتصادية رقم 51، "المجالس المحليّة : غموض في كشف الملامح الحقيقية للتنمية واللامركزيّة"، نشر في 09جانفي 2024، تم الاطلاع في 24 فيفري
3. توزع الاستثمار العمومي لكل 1000 ساكن* حسب الولايات بين 2016 و2023 (م. د. ل1000 ساكن)
4. الكردي،م، فرنين،ز، الكامل،أ، التليلي،ر، الخرشاني،ا، سويد،ا، ، "التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية الكاف (الكاف الشرقية - الكاف الغربية - تاجروين)"، صفحة 34 ، نشر في 2023/05/31 ، تم الاطلاع في 2023/12/25.
5. الكردي،م،فرنين،ز، الكامل،أ، الخرشاني،ا، سويد،ا، التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية مدنين (جربة أجيم - جربة ميدون- جرجيس) ،صفحة 31 ، نشر في 2023/03/06 ، تمّ الاطلاع في 2024/02/22.
6. وزارة المالية، التقرير السنوي حول التوزيع الجهوي للاستثمار، نشر في 11 جانفي 2024. تم الاطلاع 22 فيفري 2024)
7. مرسوم عدد 68 لسنة 2022 مؤرّخ في 19 أكتوبر 2022 يتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة تم الاطلاع في 22 فيفري 2024
8. الكردي،م، التومي،ح، سويد،ا، "القيروان : دراسة امكانية التنمية"، نشر في 2023/03/08، تم الاطلاع في 2023/12/28
9. الكردي،م، التومي،ح ، "التنمية الجهوية بالكاف: هل يتلائم نموذج التنمية الحالي مع خصوصيات ومقومات الجهة"، نشر في 2023/02/24، تم الاطلاع في 2023/12/28

الكاتب : محمد علي الكردي

CC BY NC SA

يمكن أن تحدد التخطيط الاستراتيجي للتنمية الجهوية. يساهم التركيز على تحديد الميزات التفاضلية والمنظومات الاقتصادية في خلق ديناميكية اقتصادية في الجهات والنهوض بالتنمية المحلية، لكن قد حددت هذه الميزات حسب الأقاليم القديمة، مما لا يتناسق مع التقسيم الجديد للأقاليم[11]. في هذه الحالة، فان الميزات لا يمكن ان تكون متناسقة وفعالة بشكل كاف وتعكس الاحتياجات والتطلعات المحلية. من هنا يجدر بنا أن نلاحظ ضعف التركيز على مميزات ومقومات كل جهة بالرغم من الجهود الأولية المعتمدة في التقرير وبالتالي ضعف العمل على التسويق الترابي للجهات والعمل على استخراج أهم القطاعات الاقتصاديّة التي تثمّنها. كما لم يتناول التقرير استثمارات هادفة تعتمد خصوصيات كل جهة على حد سواء، اذ يجدر الاشارة الي أنّ تقسيم الميزات التفاضلية عبر الأقاليم القديمة وليس عبر الجهات سيرجعنا الي الوراء بفرض الاستثمارات على الجهات من السلطة المركزية. هذه النتائج تمّ استخلاصها من خلال التشخيص الترابي التشاركي لمشروع "ساهم" الذي تمّ انجازه في ثلاث جهات لتحديد نقاط قوة جهات القيروان[12] ، مدنين[13] ، الكاف[14] وقابس[15] .

في ضوء تراجع مؤشرات التنمية الجهوية، وضعف الاستثمارات العمومية والخاصة بالجهات والذي ساهم في تواصل عدم التوازن بين الجهات، من الضروري تحسين نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية وتكوين أعضاء الادارات بشكل مستمر وتبادل الخبرات ودعم اشراك منظمات المجتمع المدني المحليّة والشبابيّة في جميع مراحل تنفيذ المشاريع التنمويّة الجهوية والمحليّة (من مرحلة برمجة الميزانية الي مرحلة التنفيذ: على مستوى الولاية والبلدية). كما نشدد على الدور الذي سيلعبه المجلس الوطني للجهات والأقاليم في لامركزية الميزانية والذي من بين مهامه يجب اعتماد قوانين وتدابير للاستجابة للمشاكل الهيكلية لتنفيذ الميزانيات الجهوية مع ضمان مصالح الجهات.

10. الكردي.م، التومي.ج، سويد.ا، "مدنين : هل تمثل ميزة سواحلها امكانيات حقيقية للتنمية"، نشر في 2023/03/08، تم الاطلاع في 12/28/ 2023
11. تونس الرقميّة، "التقسيم الجديد لأقاليم الجمهورية التّونسيّة "، نشر في 2029/09/22
12. الكردي.م، فيرنين.ن، الكامل.أ، الجزيري.ه، الخرشاني.ا، سويد.ا،" التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية القيروان(القيروان الشمالية والقيروان الجنوبية والسبيخة)"، نشر في 2023/03/09، تم الاطلاع في 22/ 02/ 2024.
13. الكردي.م، الكامل.أ، فيرنين.ن، الخرشاني.ا، سويد.ا، "التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية مدنين (جربة أجيم - جربة ميدون- جرجيس)"، نشر في 2023/03/06، تم الاطلاع في 22/ 02/ 2024.
14. الكردي.م، فيرنين.ن، الكامل.أ، التليلي.ر، الخرشاني.ا، سويد.ا، R،" التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية الكاف (الكاف الشرقية - الكاف الغربية - تاجروين)"، نشر في 2023/05/31 ، تم الاطلاع في 2023/12/25.
15. اللواتي.ا، شندول.ج، الوسلاتي عامر.م، الكامل.أ، "التقرير النهائي الخاص بالتشخيص التشاركي للتنمية في ولاية قابس (قابس المدينة وشنني)"، نشر في 2019/06/10،تم الاطلاع في 2024/02/22.

CC BY NC SA